مصادر أكدت لـ«الصباح» تغيير 5 وزراء وبقاء الحجرف والصالح في التشكيل الجديد

الحكومة تقسم اليمين الدستورية اليوم.. ولا مساس بالوزارات السيادية

كتب مصطفى كامل

اكدت مصادر رفيعة المستوي ان الحكومة سوف تقسم اليمين الدستورية اليوم الاحد وانها سوف تحضر جلسة مجلس الامة يوم الثلاثاء القادم.

وكشفت المصادر ان الوزير انس الصالح سوف سوف يتولي وزارة المالية والتخطيط ومن الممكن اسناد وزارة التجارة ايضا اليه.

واضافت انه من المؤكد عودة الوزير نايف الحجرف الي وزارة التربية وبينت المصادر ان الوزارات السيادية لم يتم تغيير وزرائها.

واوضحت المصادر ان سامي الرشيد سوف يتولي حقيبة النفط وان الوزير المحلل سوف يكون النائب د. علي العمير والذي يتولي حقيبة العدل بدلا من الوزير شريدة المعشرجي.

وذكرت المصادر ان خمسة اسماء من الوزراء لن يكونوا ضمن التشكيل الجديد ابرزهم رولا دشتي وذكري الرشيدي وسالم العبد العزيز، وان الوزير محمد العبد الله سوف يتولي حقيبة البلدية اضافة الي شؤون مجلس الوزراء او شؤون مجلس الامة.

من جانبه، تمنى النائب فيصل الشايع « استمرار وزير المالية الشيخ سالم الصباح في منصبه، لأنه اثبت خلال الفترة الماضية رغم قصرها جديته في الاصلاح»، مبينا انه«يعمل ويخطط بلغة الارقام والتي نحن احوج ما نكون لها ولمستقبل افضل ومستقبل اجيالنا واولادنا».

ودعا الشايع إلى أن «تشكل الحكومة الجديدة قبل جلسة مجلس الامة المقبلة في السابع من يناير، حتى يتمكن المجلس من اقرار القضايا المدرجة علي جدول الاعمال «، مبينا أن«عدم اعلان التشكيل قبل 7 يناير يعني اننا سنتاخر في عقد جلسات المجلس أسبوعين آخرين وهذا ما لا نتمناه «، مطالبا سمو رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك ب» اختيار وزراء ذوي طابع اصلاحي واصحاب قرار وجدية بالعمل لا يتاثرون بتهديد وضغط من هنا او هناك «.

من ناحيته، أكد عضو التحالف الاسلامي الوطني النائب خليل ابل أن «المنصب الوزاري لم يعرض على التحالف، ولم يصل إليه شيء في هذا الشأن «.

وقال :»أن تم ذلك فالقرار في النهاية للمكتب السياسي للتحالف الوطني الاسلامي «.

ولفت أبل إلى أن «مما يتردد سمع أن وزير العدل شريدة المعوشرجي اعتذر عن عدم قبول المنصب الوزاري»، موضحا ان «رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك ربما يختار وزيرا آخر من التجمع السلفي، والمرجح أن يكون النائب علي العمير».

وحذر من «اختيار وزراء بهدف حماية الحكومة من المساءلة السياسية في المرحلة المقبلة»، مشدد على أن «يكون الوزير المختص على قدر المسؤولية «.

وذكر أن « من المفترض ان يختار الشيخ جابر وزراءه وفق معايير الكفاءة والقدرة على تحمل متطلبات المرحلة المقبلة، وتحقيق رغبات المواطنين وتنفيذ كل ما تقدمت به الحكومة في برنامج عملها «.

بدوره أكد النائب سيف العازمي ان» النواب يبحثون حاليا آلية لتعويض الجلسات التي ضاعت بسبب الاستجوابات، وهو حق أصيل للنائب لتقديمه».

وقال العازمي إن «النواب يتطلعون الى تعاون السلطتين للتوصل الى الحلول الناجعة لقضايا تطوير قطاعات الإسكان والصحة والتعليم، وعلى الحكومة استعجال تنفيذ المشاريع التنموية.

ورأى أنه «لا يوجد تعطيل لأعمال مجلس الأمة، في ظل استمرار عمل اللجان البرلمانية المختصة، لا سيما بعد استقالة الوزراء، وتحصين المحكمة الدستورية للمجلس الحالي».

كما طالب النائب علي العمير ب» تكثيف الجلسات البرلمانية في الفترة المقبلة، ووضع آلية تدرج جميع الاستجوابات المقدمة في جلسات خاصة لمناقشتهما، حتى لا تؤثر في جدول الأعمال».

ودعا إلى « سرعة تشكيل الحكومة ليستأنف مجلس الأمة أعماله وإقرار القوانين المدرجة على جدول الأعمال»، مشيرا إلى أن « السلطتين التنفيذية والتشريعية مسؤولتان عن الوضع الحالي، ومطالبتان بالإسراع في إنجاز القوانين التنموية التي تهم المواطن».

أضاف ان «المجلس والحكومة يتحملان مسؤولية إنجاح جلسة 7 يناير المقبل، وعلى المجلس ان يوازن دوره في الرقابة والتشريع».

إلى ذلك رأى النائب عبدالله الطريجي ان»ما حصل في مجلس الأمة خلال الفترة الماضية سببه هاجس بطلان المجلس، لذا قدمت الاستجوابات بعدد غير طبيعي، اما بعد الحكم فهناك نوع من الاستقرار السياسي، خاصة اذا ما كانت التشكيلة الحكومية على قدر الطموحات».

وشدد على أن «الكل مدركون ان الاستجوابات السابقة لم يكن هدفها المصلحة العامة، بدليل أنها لم تجد من يتحدث مؤيدا لها، باستثناء استجواب النائب خليل عبدالله، المستحق للوزيرة رولا دشتي».

ورأى الطريجي ان المجلس قادر على تعويض الجلسات. فهناك شبه اتفاق على زيادة وتكثيف الجلسات، حيث سيتم تحديد جلسة مستقلة لأي استجواب يقدم مستقبلا.

وأوضح النائب جمال العمر أن مجلس الامة الحالي تأتي في تشكيل الكتل البرلمانية، إلى حين فصل المحكمة الدستورية في الطعون الانتخابية ، مشيرا الى انه بعد التشكيل الحكومي سيشهد المجلس انشاء هذه الكتل.

واوضح العمر أن الحكومة الحالية هي التي تتحمل تعطيل الجلسات السابق،والتوجه النيابي يشدّد على تعويض هذه الجلسات خلال هذا دور الانعقاد الحالي، لافتا إلى ان هناك تأكيدات حول اعلان الحكومة الجديدة مطلع الاسبوع المقبل، لتتمكن من حضور جلسة الثلاثاء، واستبعد ان يكون هناك توجه» للعب بورقة اطالة التشكيل وفقدان المجلس لجلساته المقبلة.

وشدد على أن الاغلبية النيابية متفهمة بشأن اعطاء سمو رئيس الوزراء الوقت الكافي قبل اعلان التشكيل الحكومي الجديد، خاصة في ظل ما تلمسناه في الفترة الماضية من اتخاذ سموه لخطوات اصلاحية تجاه مسالة بقاء وخروج الوزراء.

من جهته اعتبر النائب صالح عاشور ان الحكومة الحالية لم تستمر، «لانها متهمة بالتحالف مع اصحاب المال والنفوذ، وهذا الامر لا يحقق الانجازات التي يطمح اليها الشعب».

وشدد على أنها «استنزفت قوة وهيبة مجلس الامة، ويرجع هذا الاستنزاف الى ان المجلس لا توجد فيه تكتلات حقيقية، ولا معارضة واضحة الهدف».

وأكد أن «الحكومة الحالية مسؤولية تعطيل جلسات مجلس الامة عن الفترة الماضية، واثبتت من خلال عملها عدم قدرتها على التعاون مع مجلس الامة».

وأوضح أن «الاستجوابات السابقة كانت رسالة من الاكثرية النيابية للحكومة بانها غير مرغوب فيها، ولن نتعاون معها، وعلى سمو رئيس مجلس الوزراء أن يأتي بحكومة فاعلة، فيها وزراء فاعلون قادرون على العمل والانجاز من خلال التعاون مع المجلس».

أوضح النائب عدنان عبدالصمد ان»اعمال مجلس الأمة، لم تتعطل باستمرار انعقاد اللجان البرلمانية لاجتماعاتها، وهي التي تعد مطابخ المجلس، وتزوده بالقوانين ليتم إقرارها في جلسات علنية».

ودعا الى «تفعيل الاقتراح بادراج الاستجوابات في جلسات خاصة حتى لا تستهلك وقت الجلسات في مناقشتها، وإقرار اكبر قدر ممكن من القوانين المدرجة على جدول الاعمال».

وشدد عبد الصمد، على ضرورة الالتزام بجدول اعمال المجلس، وعدم اللجوء الى تقديم البنود على الجدول، لا سيما ان معظم النواب ليسوا مهيأين لمناقشتها»، مؤكدا ان «المطلوب الالتزام باولويات محددة يتم الاتفاق عليها».

أكد عبدالحميد دشتي ان»اعتذار وزير المالية الشيخ سالم الصباح «عن عدم الاستمرار في الحكومة ،لعلمه اننا نملك أجندة من شانها تحقيق المساءلة السياسية في هذه القضايا».

من جهة أخرى، اشار دشتي إلى ان «التعمد في تاخير إعلان التعديل الوزاري، وسياسة ترسيخ الأمر الواقع مرفوضان».

وطالب رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك ب «الخروج من صمته، وإعلان موقفه من التعديل الحكومي، لاسيما مع رفع أعضاء استقالاتهم إليه».

ولفت الى أن «هناك أنباء متداولة عن عدم انعقاد الجلسة المقبلة المقررة 7 يناير الجاري، لعدم انتهاء المبارك من إعادة تشكيل حكومته».

ورأى أن» عدم انعقاد الجلسة المقبلة من شانه إرسال إشارات سلبية ومخاوف عديدة، مثل لجوء الحكومة إلى توقيع عدد من العقود التي كانت تحت أنظار مجلس الأمة خلال الفترة المقبلة».

عدنان عبدالصمد

سيف العازمي

علي العمير

عبدالحميد دشتي

صالح عاشور

جمال العمر

■ عبدالصمد: مجلس الأمة لم يتعطل مادامت اللجان تجتمع وعلينا تفعيل إدراج الاستجوابات في جلسات خاصة

■ سيف العازمي: النواب يبحثون آلية لتعويض الجلسات والحكومة مطالبة باستعجال تنفيذ مشاريع التنمية

■ العمير: السلطتان تتحملان مسؤولية إنجاح جلسة 7 يناير المقبل

■ دشتي:أنباء متداولة عن عدم انعقاد جلسة 7 يناير ووزير المالية لايريد الاستمرار في الحكومة

■ العمر: لدينا تأكيدات حول إعلان الحكومة قبل جلسة الثلاثاء وكتل برلمانية يشهدها المجلس بعد التشكيل

■ عاشور: الحكومة متهمة بالتحالف مع أصحاب المال والنفوذ وغياب التكتلات الحقيقية جعلها تستنزف هيبة المجلس

عبدالله الطريجي

خليل أبل

فيصل الشايع

■ الطريجي: الوزارة لم تعرض على التحالف الإسلامي الوطني.. واعتذار المعوشرجي يمكن أن يوزر العمير

■ أبل: الوزارة لم تعرض على التحالف الإسلامي الوطني.. واعتذار المعوشرجي يمكن أن يوزر العمير

■ الشايع: نتمنى استمرار وزير المالية في منصبه لأنه جاد في الإصلاح ويخطط لمستقبل أفضل

■ الطريجي: الوزارة لم تعرض على التحالف الإسلامي الوطني.. واعتذار المعوشرجي يمكن أن يوزر العمير

أكد مشاركة الاتحاد بمؤتمر الدول المانحة تلبية لتوجيهات صاحب السمو

السمحان: «المراعي» وفرت 46 ألف علبة حليب لأطفال سوريا

عدنان الخرافي

السمحان والخرافي أمام قافلة الإغاثة المتجهة إلى سوريا

عبدالعزيز السمحان متحدثا للصحافيين

■ ننسق مع الجهات الرسمية الخيرية من أجل توصيل المساعدات للاجئين

■ الخرافي: حريصون على المشاركة في العمل الخيري وندعو الشركات للمساهمة

قال رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية عبد العزيز السمحان إن شركة المراعي قامت بتوفير 46 الف علبة حليب للاطفال السوريين اللاجئين وذلك في إطار الحملة التي يقوم بها الاتحاد لإغاثة النازحين السوريين، مؤكدا أن العمل سيجري قريبا على تسيير الشاحنتين المحملتين بالحليب إلى الدول التي يقطنها السوريون اللاجئون.

وأثنى خلال تواجده في مخازن شركة المراعي بحضور وكيل الشركة في الكويت عدنان الخرافي بالمبادرة الإنسانية والخيرية الكريمة التي تقدمت بها الشركة، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن الكميات قد لا تكون كافية إلا ليوم واحد للاجئين السوريين، ولكننا نرقب تكاتف الجهود بين جميع الشركات لتحقيق جملة من الأهداف.

واعتبر أن لشركة المراعي السبق في تقديم المساعدات للاجئين السوريين، ونأمل أن يكون هذا محفزا لبقية الشركات لتقوم بنفس الامر، موضحا أن هناك تنسيقا بين اتحاد الجمعيات التعاونية والجمعيات الخيرية ولجانها المعتمدة الرسمية من قبل الدولة لتوصيل كافة هذه المساعدات للمحتاجين من اللاجئين السوريين.

وكشف السمحان عن انه سيكون للاتحاد والجمعيات التعاونية دور في مؤتمر الدول المانحة حسب توجيهات سمو امير البلاد بإدخال جمعيات النفع العام تحت مظلة هذا المؤتمر بالتعاون مع الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية وبيت الزكاة، واعتبارا من هذا العام سيكون لنا دور في توفير مبالغ مادية من قبل الجمعيات كمساعدات للشعب السوري، كما سنفتح المجال امام الشركات لتقديم مساعدات عينية وارسالها للشعب السوري.

وردا على سؤال حول الآلية التي سيتم من خلالها ارسال المساعدات قال هناك تنسيق مع الجهات الرسمية الخيرية مثل الهلال الاحمر والهيئة الخيرية الاسلامية العالمية وبيت الزكاة من اجل توصيل هذه المساعدات، مستدركا بأن الاتحاد نظم في السابق حملة كويت الخير تحت مظلته ومظلة الجمعيات التعاونية والجهات الخيرية وجمعية صندوق اعانة المرضى وجمعية احياء التراث الاسلامي وتم تجميع مبلغ يفوق المليون و300 الف دينار تم توجيهها لمشاريع لمساعدة اللاجئين السوريين.

وبدوره، قال وكيل شركة المراعي في الكويت عدنان الخرافي إننا نفخر بتقديم أي مساعدة للاجئين السوريين، وهو أقل ما يمكننا تقديمه في الوضع الحالي وفي ظل الحالة الإنسانية المأساوية التي يعيشها النازحون في الدول المجاورة لسوريا، مؤكدا ان الشركة مستمرة في تقديم المساعدات للاجئين السوريين وتدعو الشركات لدعم الوضع الإنساني وتوفير بعض الاحتياجات للاجئين والمنكوبين.

ومن جهته شكر مدير شركة المراعي في الكويت عبد الرحمن العويس اتحاد الجمعيات التعاونية على المبادرة التي أطلقها لدعم الشعب السوري اللاجئ مؤكدا أن شركة المراعي داعم دائم للعمل الخيري عبر الشركة الام ومختلف فروعها، وقد قامت ولا تزال بدعم الوضع الإنساني والمشاركة في العمل الخيري، وقد خرجت اكثر من سيارة من السعودية باتجاه مخيم الزعتري في الأردن.